



## الجمعية العامة

Distr.  
LIMITED

A/CN.4/L.574  
9 July 1999  
ARABIC  
Original: ENGLISH

لجنة القانون الدولي

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٣ أيار/مايو - ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩

مسؤولية الدول

عناوين ونصوص مشاريع المواد التي اعتمدها لجنة الصياغة

الفصل الثالث

خرق التزام دولي

المادة ١٦

وقوع خرق لالتزام دولي

تخرق الدولة التزاماً دولياً متى كان الفعل الصادر عنها غير مطابق لما يتطلبه منها هذا الالتزام، بغض النظر عن منشأ الالتزام أو طابعه.

المادة ١٧

[حذفت]

المادة ١٨

وجوب أن يكون الالتزام الدولي نافذاً إزاء الدولة

لا يعتبر فعل الدولة خرقاً للالتزام دولي ما لم يكن هذا الالتزام واقعاً على الدولة وقت حدوث ذلك الفعل.

المادة ١٩<sup>(١)</sup>

-١ [حذفت]

...

المادة ٢٠

[حذفت]

المادة ٢١

[حذفت]

المادة ٢٢

[انظر المادة ٢٦ مكرراً]

المادة ٢٣

[حذفت]

---

(١) ستنظر لجنة الصياغة في الفقرات المتبقية من المادة ١٩ في مرحلة لاحقة.

المادة ٢٤

الامتداد الزمني لخرق الالتزام الدولي

- ١- يقع خرق الدولة لالتزام دولي بفعل ليس له طابع استمراري وقت القيام بذلك الفعل، حتى لو استمرت آثاره.
- ٢- يمتد خرق الدولة لالتزام دولي بفعل ذي طابع استمراري طوال فترة استمرار الفعل وبقائه غير مطابق للالتزام الدولي.
- ٣- يقع خرق لالتزام دولي يتطلب من الدولة أن تمنع حدثاً معيناً عند وقوع هذا الحدث، ويمتد الخرق طوال فترة استمرار الحدث وبقائه غير مطابق لما يقتضيه ذلك الالتزام.

المادة ٢٥

الخرق بارتكاب فعل مركب

- ١- يقع خرق الدولة لالتزام دولي من خلال سلسلة أعمال أو امتناع عن أعمال محددة بصفة جماعية بأنها غير مشروعة، وقت وقوع العمل أو الامتناع عن العمل الذي يكون، إذا أخذ مع الأعمال أو الامتناعات الأخرى، كافياً لتشكيل الفعل غير المشروع.
- ٢- وفي مثل هذه الحالة، يمتد الخرق طوال كامل الفترة ابتداء من وقت وقوع أول الأعمال أو الامتناعات التي تشكل السلسلة ويستمر طالما تكررت هذه الأعمال أو الامتناعات وبقيت غير مطابقة للالتزام الدولي.

المادة ٢٦

[حذفت]

المادة ٢٦ مكرراً<sup>(٢)</sup>

...

الفصل الرابع

مسؤولية الدولة عن فعل دولة أخرى

المادة ٢٧

تقديم العون أو المساعدة لارتكاب فعل غير مشروع دولياً

تكون الدولة التي تعاون أو تساعد دولة أخرى على ارتكاب فعل غير مشروع دولياً من جانب هذه الأخيرة مسؤولة عن ذلك دولياً إذا:

(أ) فعلت تلك الدولة ذلك وهي تعلم بالظروف المحيطة بالفعل غير المشروع دولياً؛

و(ب) كان هذا الفعل غير مشروع دولياً لو ارتكبه تلك الدولة.

المادة ٢٧ مكرراً

التوجيه لارتكاب فعل غير مشروع دولياً وممارسة السيطرة على ارتكابه

تكون الدولة التي تقوم بتوجيه دولة أخرى وبممارسة السيطرة عليها في ارتكاب فعل غير مشروع دولياً من جانب هذه الأخيرة مسؤولة عن ذلك الفعل دولياً إذا:

---

(٢) أرجأت لجنة الصياغة المناقشة بشأن المادة ٢٢ (استنفاد سبل الانتصاف المحلية) ريثما ينظر في وضعها في الفصل الثالث أو في باب ثالث جديد بشأن أعمال (nuse - en - oeuvre) المسؤولية.

(أ) فعلت تلك الدولة ذلك وهي تعلم بالظروف المحيطة بالفعل غير المشروع دولياً؛

و(ب) كان هذا الفعل غير مشروع دولياً لو ارتكبته تلك الدولة.

#### المادة ٢٨

##### قسر دولة أخرى

تكون الدولة التي تحمل دولة أخرى قسراً على ارتكاب فعل مسؤولة عن ذلك الفعل دولياً إذا:

(أ) كان من شأن الفعل، لولا القسر، أن يكون فعلاً غير مشروع دولياً صادراً عن الدولة التي مورس عليها القسر؛

و(ب) كانت الدولة التي تمارس القسر تفعل ذلك وهي تعلم بالظروف المحيطة بالفعل.

#### المادة ٢٨ مكرراً

##### تأثير هذا الفصل

لا يُخل هذا الفصل بالمسؤولية الدولية التي تقع، بموجب أحكام أخرى من هذه المواد، على الدولة التي ترتكب الفعل المعني أو على أي دولة أخرى.

#### الفصل الخامس

##### الظروف النافية لعدم المشروعية

#### المادة ٢٩

##### الموافقة

تؤدي موافقة دولة ما، حسب الأصول، على ارتكاب دولة أخرى لفعل محدد، إلى انتفاء صفة عدم المشروعية عن ذلك الفعل فيما يتعلق بتلك الدولة ما دام ذلك الفعل لم يخرج عن حدود تلك الموافقة.

المادة ٢٩ مكرراً

الامتثال للقواعد القطعية

تنتفي صفة عدم المشروعية عن فعل الدولة إذا كان ذلك الفعل تقتضيه في هذه الظروف قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي العام.

المادة ٢٩ ثالثاً

الدفاع عن النفس

تنتفي صفة عدم المشروعية عن فعل الدولة إذا كان ذلك الفعل يشكل تدبيراً مشروعاً للدفاع عن النفس أُخذ طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

المادة ٣٠<sup>(٣)</sup>

[التدابير المضادة فيما يتصل بالفعل غير المشروع دولياً]

...

المادة ٣١

القوة القاهرة

١- تنتفي صفة عدم المشروعية عن فعل الدولة غير المطابق لالتزام دولي لتلك الدولة إذا كان ذلك الفعل راجعاً لقوة القاهرة، أي حدوث قوة لا سبيل إلى مقاومتها أو حدث غير متوقع، يخرجان عن إرادة تلك الدولة، بما يجعل أداء ذلك الالتزام في هذه الظروف مستحيلاً مادياً.

(٣) قررت اللجنة الإبقاء على مادة ٣٠ بشأن التدابير المضادة فيما يتصل بالفعل غير المشروع دولياً. بيد أن الجلسة العامة ستناقش محتوى هذه المادة بعد أن تفرغ من النظر في الفصل الثالث من الباب الثاني. وفيما يلي نص المادة ٣٠، بصيغتها المعتمدة في القراءة الأولى:

"تنتفي صفة عدم المشروعية عن فعل الدولة غير المطابق لالتزام دولي لتلك الدولة تجاه دولة أخرى، إذا كان ذلك الفعل يشكل تدبيراً مشروعاً بمقتضى القانون الدولي ضد تلك الدولة الأخرى نتيجة لصدور فعل غير مشروع دولياً عنها." (انظر الوثيقة A/CN.4/498/Add.2، ص ٧٨).

٢- لا تنطبق الفقرة ١ في الحالتين التاليتين:

- (أ) إذا كان حدوث القوة القاهرة ناجماً، إما وحده أو بالاقتران مع عوامل أخرى، عن تصرف الدولة التي تتذرع به؛
- (ب) أو إذا تحملت الدولة تبعة حدوث تلك القوة القاهرة.

### المادة ٣٢

#### حالة الشدة

١- تنتفي صفة عدم المشروعية عن فعل الدولة غير المطابق لالتزام دولي لتلك الدولة إذا لم تكن لدى الشخص الذي قام بالفعل المذكور، وهو في حالة شدة، وسيلة معقولة أخرى لإنقاذ حياته أو حياة الأشخاص الآخرين الموكلة إليه رعايتهم.

٢- لا تنطبق الفقرة ١ في الحالتين التاليتين:

- (أ) إذا كانت حالة الشدة ناجمة، إما وحدها أو بالاقتران مع عوامل أخرى، عن تصرف الدولة التي تتذرع به؛
- (ب) أو كان من المرجح أن يؤدي الفعل المعني إلى حدوث خطر مماثل أو أكبر.

### المادة ٣٣

#### حالة الضرورة

١- لا يجوز لدولة أن تحتج بحالة الضرورة كمبرر لنفي عدم المشروعية عن فعل غير مطابق للالتزام دولي لتلك الدولة إلا في الحالتين التاليتين:

- (أ) إذا كان هذا الفعل هو الوسيلة الوحيدة لهذه الدولة لصون مصلحة أساسية من خطر جسيم ووشيك يتهددها؛

(ب) إذا كان هذا الفعل لا يؤثر تأثيراً جسيماً على مصلحة أساسية للدولة أو للدول التي كان الالتزام قائماً تجاهها، أو للمجتمع الدولي ككل.

٢- وفي جميع الأحوال، لا يجوز لدولة أن تحتج بحالة الضرورة كمبرر لنفي عدم المشروعية:

(أ) إذا كان الالتزام الدولي المعني ناشئاً عن قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي العام؛

(ب) أو إذا كان الالتزام الدولي المعني ينفي إمكانية الاحتجاج بحالة الضرورة؛

(ج) أو إذا كانت الدولة التي تحتج بحالة الضرورة قد أسهمت في حدوث حالة الضرورة.

#### المادة ٣٤

[انظر المادة ٢٩ ثالثاً]

المادة ٣٤ مكرراً<sup>(٤)</sup>

...

---

(٤) ستعود لجنة الصياغة إلى هذه المادة بعد أن تفرغ لجنة القانون الدولي من النظر في مسألة التدابير المضادة في الباب ٢، وتسوية المنازعات في الباب ٣. وفيما يلي نص الفقرة ١ من المادة، كما اقترحه المقرر الخاص:

١- ينبغي للدولة التي تحتج، بموجب هذا الفصل، بظرف ينفي عدم المشروعية أن تقوم، في أقرب وقت ممكن بعد ملاحظتها ذلك الظرف، بإبلاغ الدولة أو الدول المعنية الأخرى خطياً، به وبمواقبه على الوفاء بالالتزام (A/CN.4/498/Add.2، ص ٨٤).

ولم تحل الفقرة ٢ إلى لجنة الصياغة.



المادة ٣٥

عواقب الاحتجاج بظرف ينفي عدم المشروعية

الاحتجاج بظرف ينفي عدم المشروعية في إطار هذا الفصل لا يخل بـ:

(أ) التقيد بالالتزام المعني إذا لم يعد الظرف النافي لعدم المشروعية قائماً وبقدر ما لا يعود قائماً؛

(ب) مسألة التعويض عن أي ضرر مادي أو خسارة مادية تسبب فيها ذلك الفعل.

-----